Distr.: General
29 April 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
المعني بالمحيطات
نيس، فرنسا 2025

مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

نيس، فرنسا، من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

حلقات العمل من أجل المحيطات

حلقة العمل من أجل المحيطات 3: تعبئة التمويل اللازم للإجراءات المتعلقة بالمحيطات دعما للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة

ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة العامة

موجز

أُعدت هذه الورقة المفاهيمية عملا بالفقرة 24 من قرار الجمعية العامة 128/78 التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة أن يعد ورقة مفاهيمية عن كل موضوع من مواضيع حلقات العمل من أجل المحيطات، آخذا في الاعتبار عمليات الجمعية العامة ذات الصلة المتعلقة بموضوع المحيطات وما يُحتمل أن يقدم في شأنه من مساهمات أخرى. وتتعلق هذه الورقة بحلقة العمل من أجل المحيطات 3 عن موضوع "تعبئة التمويل اللازم للإجراءات المتعلقة بالمحيطات دعما لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة". وتتطرق للغايات ذات الصلة بالموضوع من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة من حيث حالة الإنجاز والاتجاهات

* A/CONF.230/2025/1.

220525 080525 25-06726 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والتحديات والفرص، وذلك في إطار الموضوع الشامل للمؤتمر: "تسريع العمل وتعبئة جميع الجهات الفاعلة لحفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام"[1].

(1) يمكن الاطلاع على قائمة المراجع التي تستند إليها الحقائق والبيانات الواردة في هذه الوثيقة على العنوان التالي: https://docs.google.com/document/d/1nA8LtEepXPEiR8NjLXUgLv4yUkT0Yuar/edit.

أولا - مقدمة

1 - يتوقف ازدهار اقتصاد المحيطات على صحة المحيطات، إلا أن هذه الأخيرة باتت معرضة للخطر بسبب عوامل متعددة تؤدي إلى تدهورها ويتراوح نطاقها بين ما هو محلي وما هو عالمي، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتلوث وتغير المناخ.

2 - وفي عام 2016، أشارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في توقعاتها إلى أن قيمة اقتصاد المحيطات ستتضاعف بحلول عام 2030. ووفقًا للمنظمة ذاتها، بلغت قيمة اقتصاد المحيطات 2,6 تريليون دولار بحلول عام 2020. وفي الفترة الممتدة من عام 1995 إلى عام 2020، ساهم هذا الاقتصاد بنسبة تتراوح بين 3 و 4 في المائة من إجمالي القيمة المضافة العالمية، وأتاح حوالي 133 مليون وظيفة محسوبة بمكافئ الدوام الكامل. ولو أن المحيط بلدٌ من البلدان، لصُنف اقتصاده خامس أكبر اقتصاد في العالم. ولا تمثل هذه الأرقام سوى جزء بسيط من القيمة السنوية التي يوفرها المحيط للناس والتي تقدر بمبلغ 50 تريليون دولار. ومع ذلك، فإن نظامنا الاقتصادي المحيطي الحالي لا يُدمج بالقدر الكافي القيمة التي ينطوي عليها العديد من خدمات النظم الإيكولوجية، مثل حماية السواحل، وتنظيم المناخ، والأمن الغذائي والتغذية، وتثبيت النظم الإيكولوجية.

3 - ومن المتوقع أن تشهد القطاعات المعتمدة على المحيطات نمواً ملحوظا خلال هذا العقد. ويتيح هذا التوسع الاقتصادي السريع فرصاً لتحقيق التنمية ومكاسب في مجال التوظيف، في جملة أمور أخرى. لكن النمو غير المستدام سيفرض ضغطًا أكبر على المحيطات، لتصبح نظم محيطية بأكملها أقرب من ذي قبل إلى نقاط تحول لا رجعة عنها. ومواصلة "العمل كالمعتاد" خيار ينطوي على مخاطر جسيمة تتهدد صحة المحيطات ونماذج الأعمال الحالية والأشخاص الذين يعتمدون على المحيطات في تحقيق أمنهم الاقتصادي والغذائي.

4 - ولقد تباطأت وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة) واستدامة اقتصاد المحيطات بسبب الفجوة الكبيرة والمتزايدة في مجال التمويل. ووفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، هناك حاجة إلى استثمار سنوي بمقدار 175 بليون دولار لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ومع ذلك، فقد استُثمر أقل من 10 بلايين دولار بين عامي 2015 و 2019. ونصيب الهدف 14 من التمويل هو الأقل مقارنة بباقي أهداف التنمية المستدامة.

5 - وقد أدى الاعتراف على نطاق واسع بأن المساعدة الإنمائية الرسمية، رغم أهميتها الحاسمة، لن تكون كافية لتحقيق الأهداف العالمية في مجالي التنمية والتنوع البيولوجي إلى تسريع استخدام التمويل العام لتسخير مصادر التمويل الخاصة في المشاريع ذات الأثر الإيجابي على المحيطات. وفي السنوات الأخيرة، كان هناك وعي متزايد بالحاجة إلى تحويل تدفقات رأس المال إلى نُهج محيطية مستدامة تفيد الاقتصادات والبيئة المحيطية على حد سواء ("التحول الأزرق").

6 - وفي الوقت نفسه، فإن حوكمة المحيطات مجزأة ومحفوفة بالتحديات، وذلك لأسباب تعزى بوجه خاص إلى الأطر القانونية والمؤسسية القطاعية التقليدية، ونقص القدرات، وطبيعة المحيطات العابرة للحدود، وبحكم أن ما يقرب من ثلثي المحيطات يقع في مناطق خارج حدود الولاية الوطنية. وقد ظلت الاستثمارات العامة والخاصة في استدامة اقتصاد المحيطات محدودة بسبب الافتقار إلى أطر الحوكمة المناسبة لتيسير

الإدارة الفعالة، وتوفير البيانات اللازمة للمديرين والمستثمرين، وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية بشكل مناسب، وتوفير الحوافز وتدابير التخفيف من المخاطر.

ثانيا - حالة الإنجاز والاتجاهات

7 - شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاعتراف بأهمية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية لتحقيق التنمية البشرية والحاجة إلى الأساليب المبتكرة للتمويل المتعلق بالمحيطات. وعلى الرغم من هذا الوعي المتزايد، كما هو موضح أعلاه، لا يزال تمويل المبادرات المتعلقة بالمحيطات أقل بكثير من المستويات المطلوبة لتحقيق غايات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

8 - وفيما يلي بعض مصادر التمويل الحالية لدعم صحة المحيطات والاستخدام المستدام لمواردها:

9 - **التمويل العام المحلي** - لا يزال الإنفاق الحكومي المحلي يمثل الحصة الأكبر من التمويل المخصص للطبيعة. وتدعو الغاية 19 من إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي البلدان إلى تحقيق زيادة كبيرة في حشد الموارد المحلية، التي ييسرها إعداد وتنفيذ الخطط الوطنية لتمويل الإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو الصكوك المماثلة وفقا للاحتياجات والأولويات والظروف الوطنية؛ ومع ذلك، فإن هذه الأموال العامة كثيرا ما تكون غير كافية، لا سيما في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتخضع لتقلبات جداول الأعمال السياسية والكوارث الطبيعية والأحداث الجيوسياسية والنزاعات وأزمات الركود وغيرها من الأحداث التي تؤدي إلى تحولات في أولويات الإنفاق. ويمكن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتعبئة المزيد من الموارد المحلية العامة والخاصة من خلال القيام، على سبيل المثال، بدعم بناء القدرات، ووضع السياسات المالية الفعالة، ومحاسبة رأس المال الطبيعي، وآليات الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، والاستثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة، وآليات التمويل المختلط، وأسواق الكربون الأزرق العالية المصداقية.

10 - **التمويل العام الدولي** - ستستمر المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف في أداء دور أساسي في عملية الانتقال إلى اقتصاد محيطي مستدام. وتدعو الغاية 19 (أ) من غايات الإطار العالمي للتنوع البيولوجي البلدان المتقدمة والبلدان التي تتحمل طواعية التزامات البلدان المتقدمة والبلدان التي هي في وضع يسمح لها بذلك إلى زيادة تدفق الموارد المالية الدولية المخصصة للتنوع البيولوجي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والمقدمة إلى البلدان النامية إلى ما لا يقل عن 20 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2025 وإلى ما لا يقل عن 30 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2030. وتعكف مصارف التنمية المتعددة الأطراف، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى على تطوير حلول مبتكرة وشاملة لتسريع وصول البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى مصادر تمويلية إضافية. ويمكن أن يكون للمساعدة الإنمائية الرسمية أيضًا دور حاسم في جذب مصادر تمويلية أخرى، بسبل منها تقليل المخاطر والقيام بدور المرساة لجذب شركاء آخرين.

11 - **المنح الخيرية** - أصبحت المنظمات الخيرية من الأطراف المهمة المعنية بالتمويل المتعلق بالمحيطات، لا سيما في المجالات المتعلقة بحفظ البيئة البحرية. وفي السنوات الأخيرة، قدمت المنظمات الخيرية مجتمعةً قدراً من التمويل لحفظ البيئة البحرية يضاهي ما قُدم في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. وتعمل هذه المنظمات بشكل متزايد على تخصيص رؤوس أموال المنح لتحقيق توازن مقبول بين المخاطر والعائدات لأغراض الاستثمار الخاص في المشاريع ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة. كما تدعم بناء القدرات

في مجال حوكمة المحيطات في البلدان النامية وتساهم في سد الثغرات الحرجة في القدرات البحثية في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية.

12 - **استثمارات القطاع الخاص** - يمثل تزايد اهتمام المستثمرين بالاقتصاد المحيطي المستدام فرصة لاستخدام رأس المال الخاص في مشاريع تركز على المحيطات. ومع ذلك، فقد وُجّه معظم الاستثمارات المخصصة للاقتصاد المحيطي المستدام حتى الآن إلى عدد محدود من القطاعات، من قبيل الطاقة المتجددة في الاقتصادات المتقدمة. وتؤدي المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والصناديق المتعددة الأطراف وغيرها من آليات التمويل الدولية دورا رئيسيا في تسخير الموارد الخاصة. ومع ذلك، لا تزال استدامة المحيطات مجالاً ضيقا من المنظور الاستثماري لم يتسع نطاقه بعد بسبب وجود اختلاف بين تفضيلات المستثمرين والفرص الاستثمارية المتاحة.

13 - **آليات الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية** - خلافا للإعانات الضارة والجبايات والرسوم وغيرها من الآليات، يتيح الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية لمستخدمي المحيطات المساهمة في استدامة المحيطات، وهو ما يمثل جزءا أساسيا من التحول النمطي اللازم لتحقيق اقتصاد محيطي مستدام.

وترد أدناه عدة اتجاهات تؤثر في الوضع الراهن للتمويل المتعلق بالمحيطات:

14 - **التوعية بأهمية استدامة اقتصاد المحيطات** - تدرك البلدان بشكل متزايد القيمة الاقتصادية للإدارة المستدامة لموارد المحيطات والمخاطر الكبيرة التي تهدد استدامة اقتصاد المحيطات في المستقبل. وهذا وضع يفيد في حشد الاهتمام وتعزيز الإرادة السياسية وتشجيع الجهود الرامية إلى زيادة الاستثمارات في الإدارة المستدامة للمحيطات.

15 - **الفجوة في التمويل المتعلق بالمحيطات** - استمر تزايد احتياجات التمويل في مجال المحيطات مع تزايد الضغوط التي تُعزى جزئياً إلى الإعانات التي لا تخدم المحيطات، والرغبة في تحقيق أهداف طموحة تتعلق بالمحيطات في مجالي التنمية والحفظ. وعلى الرغم من زيادة الاستثمارات في القطاعين العام والخاص على حد سواء، فإن هذه المكاسب تظل ضئيلة جدا بالمقارنة مع وتيرة تزايد الاحتياجات من التمويل المتعلق بالمحيطات، وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة التمويلية.

16 - **الإعانات الضارة** - خلُصت دراسة أجريت مؤخرا إلى أن البلدان تنفق ما يقدر بنحو 2,6 تريليون دولار سنوياً، أو أكثر من 2,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لتمويل الإعانات الضارة، ومعظمها لقطاعات النفط والغاز والزراعة ومصايد الأسماك، التي تؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وانخفاض حاد في خدمات النظم الإيكولوجية. ووفقا لما هو متوخى في الغاية 18 من إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، يتعين تحديد الحوافز، بما في ذلك الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، بحلول عام 2025، ويتعين إزالتها أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها بطريقة متناسبة وعادلة وفعالة ومنصفة، والعمل على تخفيضها بشكل كبير وتدريجي بما لا يقل عن 500 بليون دولار سنويا بحلول عام 2030.

17 - وينظم اتفاق إعانات مصايد الأسماك الإعانات الضارة بمصايد الأسماك من خلال الحد من الإعانات المقدمة للصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه وحظر الإعانات المقدمة لصيد الأرصدة السمكية التي تتعرض للصيد المفرط والصيد في المناطق غير المنظمة من أعالي البحار. وقد تساعد المبادرات الرامية إلى معالجة فرط قدرات الصيد في مصايد الأسماك بالاقتران مع مشاريع توفير سبل العيش البديلة في الحد من الحاجة إلى الإعانات الضارة في قطاع مصايد الأسماك.

18 - **الأدوات المالية المبتكرة** - ثمة تركيز متزايد على استخدام التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، لتحفيز النهج المالية المبتكرة في المشاريع المتعلقة بالمحيطات. وتعد آليات التمويل المختلط، والسندات الزرقاء، وآلية مبادلة الديون بتدابير حفظ الطبيعة فيما يتعلق بالديون السيادية المتداولة المملوكة للقطاع الخاص، والتأمين القائم على المؤشرات، والاستثمارات المؤثرة، من بين عدد متزايد من الآليات المالية المصممة خصيصا لتحسين صحة المحيطات وضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية (انظر الفرع الرابع). وتُبين هذه النهج الإمكانيات المتاحة للاستفادة من رأس المال الخاص والطلب على حلول مبتكرة للتمويل المتعلق بالمحيطات. وتضطلع العديد من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بدور رئيسي في هذا الصدد.

19 - **التأمين ضد مخاطر الاستثمار في مجال المحيطات** - يتطلب الاستثمار في اقتصاد محيطي مستدام أساساً من المرونة المالية لتحمل التقلبات البيئية والاقتصادية، ويؤدي التأمين دوراً حاسماً في توفير هذا الاستقرار. ومن خلال التخفيف من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتحديات التشغيلية، يعزز التأمين ثقة المستثمرين ويشجع تدفقات رأس المال على المدى الطويل. ويسهل التأمين أيضًا التعافي السريع من الأحداث السلبية، وهو ما يضمن الاستمرارية ويقلل من التقلبات المالية. ويؤدي التزايد السريع في "المخاطر غير القابلة للتأمين"، على نحو ما يلاحَظ في مجموعة واسعة من المناطق الجغرافية، إلى تزايد سريع في "المشاريع غير القابلة للاستثمار".

20 - **محاسبة النظم الإيكولوجية والحلول القائمة على الطبيعة** - هناك اعتراف متزايد بالقيمة الاقتصادية للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. ويركز التمويل المتعلق بالمحيطات بشكل متزايد على خدمات النظم الإيكولوجية ويسهم في تعزيز الاستثمارات التي تستخدم الحلول ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة. وعلى سبيل المثال، فالمشاريع التي تهدف إلى حماية الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف والأعشاب البحرية وإصلاحها لا تسهم فقط في التنوع البيولوجي، بل تعزز أيضا حماية السواحل وإنتاجية مصايد الأسماك، وهو ما يولد منافع اجتماعية واقتصادية ومنافع مناخية مشتركة.

21 - **دمج العلوم والتكنولوجيا** - تساهم التطورات التكنولوجية، بما في ذلك في جمع البيانات "في الموقع" وتقنيات الاستشعار عن بعد، فضلاً عن تحليلات البيانات، في تعزيز فهمنا لنظم المحيطات وتأثير الأنشطة البشرية عليها، وهو ما يتيح إدارة الموارد البحرية بمزيد من الفعالية. ويمكن لهذه الأدوات أن تعزز عملية اتخاذ القرارات المالية من خلال توفير بيانات فورية للمستثمرين والوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين بالتمويل المتعلق بالمحيطات. ومع ذلك، فإن الاستفادة من هذه الأدوات بشكل كامل يستوجب تطوير نظم لحوكمة المحيطات من أجل ضمان تشريع عمليات "تحويل العلوم إلى سياسات" وتنفيذها بفعالية. ومن الضروري أيضًا إحراز تقدم في نقل التكنولوجيا والبيانات، مع التركيز على احتياجات البلدان النامية.

22 - **التعاون والشراكات** - يمكن للشراكات الرامية إلى تعزيز تبادل المعرفة وبناء القدرات وتجميع الاستثمارات أن تساعد في حشد التمويل اللازم للتحول الأزرق. ويمكن للتعاون أيضًا أن يعزز استدامة المشاريع، ويرتقي بمستوى الإدارة، ويؤدي إلى بناء الثقة والتعاون.

23 - وتساعد المبادرات التالية، التي نوقش بعضها بمزيد من التفصيل في الفرع الثالث، في دفع عجلة التحول إلى اقتصاد محيطي مستدام:

- تصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة

- فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ
- فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة
- الحافظات البحرية والساحلية الخاصة بالصناديق الرأسية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيف
- الصندوق العالمي للشعاب المرجانية
- الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات
- التحالف المعني بإجراءات التصدي لأخطار المحيطات وبناء القدرة على التكيف
- التحالف من أجل الاستثمار الخاص في مجال الحفظ
- مرفق تمويل رأس المال الطبيعي الأزرق (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة)
- أصدقاء العمل من أجل المحيط (المنتدى الاقتصادي العالمي)
- الشراكة العالمية لحسابات المحيطات
- المرفق العالمي المعني بقدرة النظم الإيكولوجية على الصمود (ويليس تاورز واتسون)
- ائتلاف رؤوس الأموال
- مبادرة التمويل المتعلق بالمحيطات وخطة العمل من أجل صحة المحيطات (مصرف التنمية الآسيوي)
- صندوق PROBLUE الاستئماني المتعدد المانحين (البنك الدولي)
- الاستراتيجية الزرقاء المستدامة للمحيطات (المصرف الأوروبي للاستثمار)
- مرقب الكوكب
- ائتلاف إدارة المحيطات (الاتفاق العالمي للأمم المتحدة)
- منهاج عمل الأعمال التجارية المستدامة للمحيطات (الاتفاق العالمي للأمم المتحدة)
- مبادرة تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام (مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة)
- تحدي الابتكار المتعلق بالمحيطات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
- مبادرة كيوا (Kiwa) (الوكالة الفرنسية للتنمية)
- خارطة طريق التحول الأزرق (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)
- شبكة الموارد وتبادل المعلومات في مجال المياه الدولية (شراكة مرفق البيئة العالمية)

ثالثا - التحديات والفرص

24 - تشير الاتجاهات في مجال التمويل المتعلق بالمحيطات إلى إمكانية إعادة توجيه تريليونات من الدولارات نحو تحقيق التنمية المستدامة والتغيير النّظمي الدائم فيما يتعلق بالمحيطات. ومع ذلك، يجب

معالجة العديد من التحديات المترابطة لإطلاق العنان لهذه الإمكانات وتحقيق الانتقال إلى اقتصاد محيطي مستدام.

25 - ويتمثل التحدي الأول في افتقار الأطر السياساتية إلى الحوافز اللازمة لاتخاذ إجراءات عالمية طموحة من أجل تحسين صحة المحيطات وتحقيق اقتصاد محيطي مستدام.

26 - وأما الفرصة المتاحة في هذا الصدد فتتمثل في إمكانية تحفيز العمل ودفع عجلة التغيير النُّظمي التحويلي للمحيطات من خلال اعتماد أطر السياسات الدولية، بما يشمل إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي والاتفاق المتعلق بإعانات مصايد الأسماك والاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

27 - ويتألف إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي اعتمدته 195 دولة في كانون الأول/ديسمبر 2022، من أربعة أهداف و 23 غاية تهدف إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره. ومع تحول التركيز الآن إلى تنفيذ هذا الإطار العالمي، يجب على البلدان أن تعمل على أن تكون النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية جزءًا لا يتجزأ من استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي، باعتبارها الوسائل الرئيسية لتنفيذ الإطار.

28 - وفي ضوء قيود التمويل الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، تهدف الغاية 19 من إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي إلى تعبئة 200 بليون دولار سنويًا لأغراض التنوع البيولوجي من جميع المصادر بحلول عام 2030، وذلك بهدف "زيادة التمويل الخاص، وتعزيز التمويل المختلط... وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التنوع البيولوجي". وفي إطار الغاية 19 أيضا، تُمنح الأولوية لخطط التمويل الوطنية للتنوع البيولوجي من أجل تحديد أساس مرجعي للفجوات التمويلية الوطنية في مجال التنوع البيولوجي، واستكشاف حلول التمويل المتاحة، ووضع خطط لتعبئة الموارد والاستثمار. ويمكن لهذه الخطط، إلى جانب خطط تمويل الإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والعناصر الأخرى للإطار العالمي للتنوع البيولوجي مثل التخطيط المكاني البحري ومبادرة حماية أو حفظ ما لا يقل عن 30 في المائة من محيط العالم بحلول عام 2030، أن تسهم في تحسين صحة المحيطات وتساعد في تحقيق اقتصاد محيطي مستدام.

29 - وتحدّد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقات تنفيذها الإطارَ القانوني الأساسي الذي يجب أن تُنفَّذ في حدوده جميع الأنشطة المتعلقة بالمحيطات والبحار. ومن خلال التنفيذ الفعال للاتفاقية والصكوك ذات الصلة بها، مثل نظام اتفاقية إنشاء المنظمة البحرية الدولية للنقل البحري وإطار منظمة الأغذية والزراعة لمصايد الأسماك، بما في ذلك الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، يُتاح للحكومات الأساس اللازم لوضع أطر لحوكمة المحيطات تدمج جميع القطاعات المحيطية.

30 - وتدعم أطر الحوكمة الفعالة للمحيطات جميع الجهود الرامية إلى إدارة المحيطات ومواردها على نحو مستدام، بما في ذلك من خلال مبادرات الاقتصاد الأزرق والتمويل. إلا أن التحديات المستمرة التي تواجهها الحكومات في مجال القدرات من أجل التنفيذ الفعال للأطر القائمة تقوض قدرتها على إدارة المحيطات ومواردها بشكل مستدام.

31 - وفي حزيران/يونيه 2023، اعتمدت البلدان اتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية بهدف ضمان حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه المستدام في الوقت الحاضر وعلى المدى البعيد. وتغطي المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية ما يقرب من نصف مساحة العالم وثلثي المحيط، ومع ذلك فباستثناء صيد الأسماك، غالباً ما تعاني هذه المناطق من محدودية التعاون والتنسيق فيما يتعلق بإدارة الأنشطة البشرية.

32 - ويتضمن اتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية أحكاماً من المتوقع أن تعزز التعاون والتنسيق الدوليين وتدعم زيادة التكامل في إدارة الأنشطة المحيطية فضلاً عن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن الأنشطة فيما يتعلق بالموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وينطوي إطار الحوكمة هذا على إمكانية إطلاق العنان للاستثمار الخاص، من خلال تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مستقرة للتمويل المتعلق بالمحيطات.

33 - وإضافة إلى ذلك، أنشئت في إطار اتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية آليةٌ مالية لتوفير موارد مالية جديدة إضافية وكافية وسهلة المنال ويمكن التنبؤ بها. وستساعد هذه الآلية المالية البلدان النامية في تنفيذ هذا الاتفاق، بسبل منها توفير التمويل دعما لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

34 - ويمثل الاتفاق المتعلق بإعانات مصايد الأسماك، الذي اعتُمد في حزيران/يونيه 2022، خطوة كبيرة نحو تحقيق استدامة المحيطات من خلال حظر الإعانات الضارة المقدمة لمصايد الأسماك، التي تشكِّل عاملًا رئيسيًا في الاستنزاف الواسع النطاق للأرصدة السمكية في العالم. ويمثل الاتفاق إنجازًا مهمًا باعتباره أول غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة يتم تحقيقها بالكامل وأول غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة يتم تحقيقها من خلال اتفاق متعدد الأطراف.

35 - ويتمثل التحدي الثاني في استمرار تدهور صحة المحيطات واتساع فجوة التمويل المحيطي المستدام، وذلك على الرغم من التطورات الإيجابية التي تحققت في مجال التمويل المتعلق بالمحيطات على مدى العقد الماضي.

36 - وأما الفرصة المتاحة في هذا الصدد فتتمثل في دعم آليات وأدوات التمويل القائمة وتطوير آليات وأدوات تمويل جديدة يمكنها تكرار الاستثمارات وتوسيع نطاقها وتخصيصها لأنشطة محيطية مستدامة وشاملة.

37 - ويؤدي التمويل المتعلق بالمحيطات دوراً محورياً في دعم التنمية المستدامة لاقتصاد المحيطات، لكن تمويل العمل المحيطي المستدام يظل محدوداً. ويفتقر التمويل المتعلق بالمحيطات إلى التكامل والتنسيق، ويتسم بإنفاق مبالغ ضخمة على الإعانات الضارة المخصصة للأنشطة المحيطية غير المستدامة.

38 - ومنذ عام 2008، يستخدم مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة بنجاح مجموعة واسعة من أدوات المنح وغير المنح، مثل الديون والأسهم والضمانات، لجذب استثمارات القطاع الخاص وتحقيق فوائد بيئية عالمية. وقد ساعد أحد البرامج الفعالة، وهو مبادرة تمويل الإجراءات المتعلق بالتنوع البيولوجي التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تعبئة أكثر من بليون دولار للتمويل الموجه للطبيعة في 41 بلداً منذ عام 2018، ويعمل حالياً مع 91 بلداً إضافياً لدعم الخطط الوطنية لتمويل الإجراءات المتعلقة بالتنوع

البيولوجي التي ستفرز استثمارات جديدة في قطاع الطبيعة، بما في ذلك المحيطات، وتقلل من الإنفاق الذي يضر بالتنوع البيولوجي.

39 - وتستند المرحلة الحالية من الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية (التجديد الثامن للموارد) إلى النجاح الذي تحقق في الماضي من خلال برنامج عالمي للتمويل المختلط (أدوات غير المنح)، بمظروف تمويلي حالي قدره 195 مليون دولار لتقليل المخاطر المرتبطة بالهياكل المالية، وتسريع استخدام التمويل المختلط لدعم تحقيق المنافع البيئية العالمية، وحفز الاستثمارات المقدمة من مستثمري القطاع الخاص وأسواق رأس المال على المستويين العالمي والوطني. ويندرج محور تركيز مرفق البيئة العالمية الخاص بالمياه الدولية، الذي يدعم التعاون عبر الحدود في النظم الإيكولوجية البحرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة، ضمن محاور التركيز الرئيسية الخمسة للمرفق. ويدعم هذا المرفق أيضا المشاريع البحرية والساحلية من خلال محاور التركيز الخاصة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية والنفايات. ويتيح التجديد التاسع الجاري لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية فرصة حاسمة لزيادة التمويل بالمنح وغير المنح قدر الإمكان لصالح البلدان النامية من أجل حفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام، بما في ذلك دعم اتفاق التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية.

40 - ورغم إطلاق العديد من مبادرات التمويل المستدام للمحيطات بنجاح على مدى السنوات الأخيرة، لا توجد حاليًا منصة مخصصة للتمويل المتعلق بالمحيطات يمكنها حشد وتجميع مصادر جديدة لرأس المال، مثل الضرائب التضامنية ورسوم المستخدمين والمدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، من القطاعات الصناعية التي تستخدم المحيطات أو تعتمد عليها أكثر من غيرها، بغية دعم استدامة المحيطات وإحداث تغيير نُظمي في ميدان التمويل المتعلق بالمحيطات. ويمكن لمنصة من هذا القبيل أن تكون بمثابة عنصر هام ضمن منظومة أوسع للتمويل المتعلق بالمحيطات، وهو ما يتيح فرصاً لتحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق والتماسك في جهود تعبئة الموارد وتخصيص التمويل المحيطي.

41 - ويمكن توسيع نطاق منصة تمويلية مخصصة للمحيطات وتزويدها بالموارد الكافية لجذب استثمارات كبيرة من المؤسسات المالية والمستثمرين المؤسسيين، مع إتاحة المرونة اللازمة لرصد تلك الأموال حسب الحاجة في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية بغية دعم صحة المحيطات على أفضل وجه. ويمكن لهذه الآلية استخدام الديون والأسهم والتأمين والتمويل القائم على تحويل عبء المخاطر بصورة أعم. والأهم من ذلك أنها ستحتاج إلى التنسيق الوثيق مع آليات التمويل القائمة لتعزيز أطر حوكمة المحيطات وتعميم الأخذ بالنهج الواعدة مثل التمويل المختلط، والسندات الزرقاء، وأرصدة الكربون والتنوع البيولوجي، وتحويل الديون.

42 - ويتمثل التحدي الثالث فيما يترتب على الاعتماد المحدود للأطر والمبادئ التوجيهية المشتركة للحكومات والمؤسسات المالية والمستثمرين من القطاع الخاص والشركات من تقييد للنشاط الاستثماري في الاقتصاد المحيطي المستدام.

43 - وأما الفرصة المتاحة في هذا الصدد فتكمن في وضع مبادئ توجيهية ومبادئ عامة مشتركة وتنفيذها على نطاق واسع بما يساعد على تحديد معالم الاستثمارات المستدامة في اقتصاد المحيطات.

44 - ويجري إحراز تقدم في وضع وتنفيذ أطر وتصنيفات مشتركة تحدد أنواع الاستثمارات والأنشطة التي تتوافق مع مبادئ الاقتصاد المحيطي المستدام. وهذه الأطر ضرورية لأنها تساعد في توجيه عملية

صنع القرار وتوفر قدراً أكبر من اليقين بشأن ما يشكل استثماراً مناسباً في استدامة المحيطات. وتعد الأطر والتصنيفات أدوات مهمة لتتبع مسار الاستثمارات المحيطية بطريقة منظمة للمساعدة في رصد وتنسيق هذا القطاع الذي كثيرا ما يتسم بالازدحام والفوضى. ويجب التركيز من الآن فصاعدا على تعميم الأطر على نطاق واسع وضمان فهمها وتطبيقها.

45 - وتُعد مبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام أول إطار عمل إرشادي في العالم للبنوك وشركات التأمين والمستثمرين لتمويل الاقتصاد المحيطي المستدام. وهذه المبادئ التي أُعلن عنها في عام 2018 تعزز تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة من قبل المؤسسات المالية وتضع معايير خاصة بالمحيطات، على نحو يمنح القطاع المالي الثقة اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات المستدامة القائمة على المحيطات. وتندرج هذه المبادئ في إطار مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي أفرزت موارد ووثائق توجيهية، بما في ذلك توجيهات خاصة بقطاعات محددة، تستعين بها المؤسسات المالية لتنفيذ المبادئ في عملياتها.

46 - ويستعان بتصنيف الاتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة لتوجيه عملية فرز واختيار الاستثمارات المحيطية من خلال تحديد القطاعات والشرائح والأهداف المسموح بها. ويسهم التصنيف في النهوض بالجهود الأخرى، بما في ذلك في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لتوحيد عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل المتعلق بالمحيطات على مستوى الأسواق العالمية.

47 - ويعدّ بروتوكول الاستثمار في المحيطات، الذي يجري تطويره من قبل ائتلاف إدارة المحيطات التابع للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بمثابة إطار عمل لمساعدة المؤسسات المالية والحكومات والشركات على تحسين فهمها لفرص الاستثمار المستدام في المحيطات. ويحدد البروتوكول الإجراءات القطاعية التي تتماشى مع أفضل الممارسات وأطر السياسات الدولية والمعايير القائمة على العلم، ويهدف إلى تعبئة رأس المال الخاص وزيادة استخدامه لتنمية الاقتصاد المحيطي المستدام وتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

48 - ويتمثل التحدي الرابع في افتقار المستثمرين إلى البيانات والمعلومات والمعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة تراعي المخاطر بشأن الاستثمار في الاقتصاد المحيطي المستدام.

49 - وأما الفرصة المتاحة في هذا الصدد فتتمثل في تعزيز المعارف والبيانات والقدرات في مجال صحة المحيطات وتمويلها، لا سيما في البلدان النامية، بغية تكييف عمليات صنع القرار والأنشطة ذات الصلة مع المعارف المستجدة بشأن المخاطر والفرص المحتملة.

50 - وتطرح الفجوات في البيانات والمعلومات تحديات رئيسية تحول دون جذب التمويل اللازم للاستثمارات المستدامة في المحيطات. وهناك حاجة إلى بيانات وقدرات تحليلية تتسم بدرجة كافية من التفصيل لدعم أطر الحوكمة التكيّفية للمحيطات وتزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة. وقد حدد خبراء التمويل المتعلق بالمحيطات الحاجة إلى تحسين البيانات المتعلقة بتدفقات التمويل المتعلق بالمحيطات، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في زيادة فهم فجوات التمويل والاحتياجات الاستثمارية ذات الأولوية.

51 - وتشجع الشراكة العالمية لحسابات المحيطات، التي اشتركت في تأسيسها إندونيسيا ومؤسسة تشارلز داروين لجزر غالاباغوس، البلدان على إنشاء وتنفيذ حسابات وطنية للمحيطات لتسهيل الانتقال إلى اقتصاد

محيطي مستدام. وتسهم الحسابات الوطنية للمحيطات في توفير ببيانات متسقة وموحدة يمكن استخدامها لإثراء عملية صنع القرار والإدارة والتخطيط والاستثمار.

52 - وقامت مبادرة أخرى أُنشئت مؤخرا، وهي فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالطبيعة، التي تضم مسؤولين تنفيذيين من مؤسسات مالية وشركات رائدة، بوضع إطار عمل يعالج الثغرات في البيانات من خلال تحديد المصادر التي تستقي منها الشركات بيانات المحيطات ذات الصلة بالمخاطر والتبعيات والآثار، والإفصاح العلني عن هذه البيانات.

53 - ويتمثل التحدي الخامس في البيئات التمكينية الضعيفة التي لا تكون مناسبة لجذب استثمارات التمويل المحيطي المستدام.

54 - وأما الفرصة المتاحة في هذا الصدد فتتمثل في تهيئة بيئات قانونية وتنظيمية فعالة ومستقرة لتمكين الاستثمار الخاص في أنشطة محيطية مستدامة، وتثبيط وإعادة توجيه الإعانات الضارة، وتسريع الانتقال إلى اقتصاد محيطي مستدام.

55 - وأطر الحوكمة الفعالة للمحيطات هي أساس الإدارة المستدامة للمحيطات ومواردها. ويجب أن تراعي هذه الأطر بل ويجب أن تتضمن سياسات تمكينية وهياكل تنظيمية للتمويل المتعلق بالمحيطات على جميع المستويات. ويمكن أن تتناول هذه التدابير، من بين أمور أخرى، حوافز السوق، والسياسات المالية (مثل الضرائب والرسوم والغرامات والسندات والإعانات النافعة)، والاستثمار الخاص. ويمكن أن تساعد البيئات التمكينية القوية في تحويل مسار التدفقات المالية العالمية بعيدًا عن المشاريع ذات الأثر السلبي على الطبيعة إلى المشاريع ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة، بما يتماشى مع الأهداف والغايات الوطنية والإقليمية والدولية.

56 - ويعد تحديد معالم أطر الحوكمة الحالية للمحيطات في جميع القطاعات خطوة أولى حاسمة في تحديد الفرص المتاحة لتهيئة بيئة تمكينية أقوى. فهذه المعلومات غير متاحة بسهولة للعديد من الحكومات، وغير مجمعة بطريقة متكاملة لجميع القطاعات المحيطية الرئيسية. ومن الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة تعزيز القدرة المؤسسية للحكومات المحلية فيما يتعلق بإدارة البيئات القانونية والتنظيمية بفعالية، لا سيما في البلدان النامية، من خلال الأخذ بنهج حكومي شامل.

57 - وفي العديد من البلدان، يؤدي المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص أدواراً هامة في أطر حوكمة المحيطات. ويوفر مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، من خلال شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة له، المساعدة للحكومات في مواجهة هذه التحديات من خلال إعداد دراسات وطنية لحوكمة المحيطات.

58 - وقد وضع الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات أداة - وهي الخطط المستدامة للمحيطات - يمكن أن تساعد في تهيئة بيئات تمكينية فعالة. وتهدف هذه الخطط، التي يجري وضعها بالتشاور مع المجتمعات المحلية وقطاع الأعمال التجارية، إلى ضمان الإدارة المتكاملة والشاملة والمستدامة للمياه الوطنية بنسبة 100 في المائة. ويمكن أن تتضمن أيضا تدابير تعزز البيئة التمكينية، والحسابات الإحصائية للمحيطات، والخطط المكانية البحرية، والاستراتيجيات التمويلية المستدامة للمحيطات.

59 - وقد أطلق برنامج الميثاق الأزرق التابع للكمنولث أداة التقييم السريع للجاهزية التي تستند إلى إطار التحول المستدام للاقتصاد الأزرق الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتوفر الأداة نهجاً منظماً، تم تجريبه في أنتيغوا وبربودا وترينيداد وتوباغو، لتقييم مدى استعداد الحكومة للانتقال إلى اقتصادات محيطية مستدامة.

60 - ويتمثل التحدي السادس في عدم وجود مشاريع جديرة بالاستثمار تساهم في استدامة اقتصاد المحيطات، لا سيما في الدول النامية، على الرغم من وجود وفرة في رأس المال الاستثماري على الصعيد العالمي.

61 - وأما الفرصة المتاحة في هذا الصدد فتتمثل في بناء سلسلة من المشاريع المستدامة الجديرة بالاستثمار في مجال المحيطات باستخدام آليات تمزج بين التمويل بالمنح والتمويل بشروط ميسرة لخفض المخاطر المتصورة وزيادة العوائد.

62 - وفي العادة، تتطلب معظم التدخلات المستدامة في مجال المحيطات منحة رأسمالية ولا تدر عوائد كافية، لا سيما في المدى القصير. وأما المشاريع التي تعود بالفائدة على المحيط وتدر عائداً مالياً، فإن حجم العديد منها صغير جدا بحيث تنتفي جدواها من الناحية المالية نظراً لتكاليف العناية الواجبة وتكاليف المعاملات الأخرى.

63 - وتستخدم آليات التمويل المختلط مثل الصندوق العالمي للشعاب المرجانية، وهو صندوق استئماني متعدد الشركاء تابع للأمم المتحدة يقيم شراكات مع البلدان النامية، التمويل بالمنح العامة والخيرية للحد من مخاطر الاستثمارات والمساعدة في بناء سلسلة من المشاريع المستدامة القابلة للاستثمار في مجال المحيطات. ويمكن أن يؤدي الاستخدام الاستراتيجي لأدوات التمويل الميسّر، مثل القروض بأقل من سعر السوق، وضمانات الائتمان، ورأس مال الخسارة الأولى، إلى تحسين الموازنة بين المخاطر والعائد بشكل كبير. ويمكن لدمج القطاعات الناشئة، مثل التكنولوجيا الحيوية البحرية وتربية الأحياء المائية المستدامة، أن يساعد في وضع سلسلة من المشاريع المحيطية المستدامة الجديرة بالاستثمار.

64 - وقد أنشأ التحالف المعني بإجراءات التصدي لأخطار المحيطات وبناء القدرة على التكيف مرفق تمويل الأثر لتحول جذري في المحيطات من أجل توجيه ما لا يقل عن بليون دولار من الاستثمارات الخاصة إلى النظم الإيكولوجية الساحلية والمحيطية، مع التركيز على البلدان النامية، بحلول عام 2030. ويسعى مرفق التمويل المذكور إلى استحداث سلسلة من المنتجات الجديرة بالاستثمار من خلال تطوير أدوات استثمارية لتمويل الأنشطة المحيطية المستدامة.

65 - وتسعى مبادرة واعدة أخرى، وهي مرفق تمويل رأس المال الطبيعي الأزرق، إلى تطوير سلسلة من الحلول البحرية القائمة على الطبيعة والجديرة بالاستثمار. ويشمل ذلك توفير المساعدة التقنية في شكل دعم على المستوى الميداني لبناء القدرات وربط الشركات بالمستثمرين المحتملين. ويقدم هذا المرفق، الذي يديره الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بتمويل من لكسمبرغ، الدعم في مجال تطوير المشاريع لمساعدة القائمين على وضع المشاريع والشركات في جذب استثمارات القطاع الخاص.

66 - وتهدف مبادرة كيوا (Kiwa)، التي تقودها الوكالة الفرنسية للتنمية، إلى تعزيز قدرة مجتمعات جزر المحيط الهادئ واقتصاداتها ونظمها الإيكولوجية على التكيف مع تغير المناخ من خلال تعزيز ودعم الحلول القائمة على الطبيعة. ويجري في إطار هذه المبادرة، التي أُطلقت في عام 2020، إدارة حافظة من المشاريع

التي تزيد قيمتها على 75 مليون يورو، وتشارك فيها دول وكيانات مثل أستراليا وفرنسا وكندا ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي. وتشارك في هذه المبادرة أيضا منظمات إقليمية في المحيط الهادئ، بما في ذلك جماعة المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، ومكتب أوقيانوسيا التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية. ويوجد في المحيط الهادي 19 من الدول والأقاليم المؤهلة للحصول على منح في إطار هذه المبادرة، ويجري حالياً تنفيذ 23 مشروعاً (5 مشاريع إقليمية و 18 مشروعاً محلياً).

رابعا - حلول واعدة للانتقال إلى اقتصاد محيطي مستدام

67 - من ضمن نُهج التمويل المبتكرة التي أثبتت فعاليتها أكثر من غيرها ثمة السندات الزرقاء، وأدوات مبادلة الديون بتدابير حفظ الطبيعة فيما يتعلق بالديون السيادية المتداولة المملوكة للقطاع الخاص، والتمويل المختلط، وبرامج الكربون الأزرق، والتأمين القائم على مؤشرات، ومرافق المساعدة التقنية، بما في ذلك حاضنات ومسرعات الأعمال.

ألف - السندات الزرقاء

68 - أصدرت سيشيل أول سند أزرق في عام 2018، وهو سند مخصص لاستدامة المحيطات، بقيمة 15 مليون دولار. وقد تسنى هذا الإصدار بدعم من البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية في شكل ضمان قرض بقيمة 5 ملايين دولار وقرض إضافي بشروط ميسرة بقيمة 5 ملايين دولار للمساعدة في تسديد الدين، مع تحديد سعر قسيمة السند في 6,5 في المائة. وخُصص مبلغ 12 مليون دولار تقريبا من العائدات لبنك التنمية في سيشيل عن طريق صندوق الاستثمار الأزرق التابع له لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تركز على صحة المحيطات، بقروض تصل إلى 42 مليون روبية سيشيلية (حوالي 3 ملايين دولار). وخُصص المبلغ المتبقي وقدره 3 ملايين دولار لصندوق المؤسسات الزرقاء التابع لصندوق سيشيل الاستئماني لحفظ الطبيعة والتكيف مع تغير المناخ، والذي يوزع الأموال كمنح لدعم الأعمال التجارية الناشئة في مرحلة مبكرة.

الجدول 1

أمثلة أخرى للسندات الزرقاء

الآلية	*اسم المشروع*	*الشركاء*	*الموقع*	*الوصف*
سند أزرق	السند الأزرق لبلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق	المصرف الاستثماري لبلدان الشمال الأوروبي	ثماني دول أعضاء في منطقتي الشمال الأوروبي والبلطيق	أصدر السند الأزرق لمنطقة الشمال الأوروبي والبلطيق، المصنّف بدرجة AAA، مبلغاً قدره 2 بليون كرونة سويدية (ما يعادل نحو 200 مليون دولار)، بسعر قسيمة قدره 0,375 في المائة، وذلك في كانون الثاني/يناير 2019 واستُخدمت العائدات في المقام الأول لمعالجة تلوث المياه والتكيف مع تغير المناخ المرتبط بالمياه في بحر البلطيق. وتجاوزت طلبات الاكتتاب في السند ضعف المبلغ المعروض.

الآلية	اسم المشروع	الشركاء	الموقع	الوصف
سند أزرق	سند أروستد الأزرق	أورستيد (Ørsted) ونات ويست ماركتس (NatWest Markets Plc) ومؤسسة APG لإدارة الأصول	أوروبا	في عام 2023، أصدرت شركة أورستد (وهي شركة طاقة دانمركية) سنداً أزرق بقيمة 100 مليون يورو عن طريق طرح خاص، لمدة خمس سنوات وبسعر فائدة ثابت قدره 3,625 في المائة، وذلك لدعم حماية وإصلاح التنوع البيولوجي البحري والساحلي المتأثر بعنفاتها البحرية لتوليد الطاقة الريحية، وكذلك لخفض انبعاثات الكربون من سفن الشحن التابعة لها.
سند أزرق	سندات الطبيعة	منظمة حفظ الطبيعة، والدول الأعضاء، والمؤسسات المالية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات الخيرية	على الصعيد العالمي	يستخدم برنامج سندات الطبيعة التابع لمنظمة حفظ الطبيعة (منظمة السندات الزرقاء سابقًا) السندات الزرقاء بالتنسيق مع أدوات مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة (انظر الجدول 2)، حيث تُستخدم عائدات السندات لشراء وإعادة هيكلة الديون السيادية. وقد تم تطبيق هذا النموذج في بليز (364 مليون دولار، بتصنيف Aa2 وفقا لوكالة موديز)، وبربادوس (146 مليون دولار، بتصنيف Aa2 وفقا لوكالة موديز)، وجزر البهاما (300 مليون دولار)، وغابون (500 مليون دولار). وكثيرًا ما كانت هذه السندات مدعومة بالتأمين القائم على مؤشرات للكوارث الطبيعية، أو التأمين ضد المخاطر السياسية، أو بضمانات قروض للمساعدة في تحسين التصنيف الائتماني للسندات وتسهيل مبادلة الديون بتدابير حفظ الطبيعة. (تابع في الجدول 2).

باء - مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة

69 - استُخدمت آلية مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة لأول مرة في ثمانينيات القرن الماضي، وهي آلية لتحويل الديون إلى التزامات بحفظ الطبيعة في البلدان النامية. وفي عام 2023، أُنجزت أكبر عملية مبادلة للدين بتدابير حفظ الطبيعة حتى الآن في إكوادور للنهوض بجهود حفظ البيئة البحرية في جزر غالاباغوس. وبدعم من برنامج "إرث المحيطات" التابع لمؤسسة بيو بيرتاريلي وشركاء آخرين، أعيدت هيكلة 1,6 بليون دولار إلى قرض بقيمة 656 مليون دولار ممول بالسند الأزرق الصادر عن بنك "كريدي سويس" (Credit Suisse). وتم دعم السند من خلال تأمين ضد المخاطر السياسية بقيمة 656 مليون دولار من مؤسسة الولايات المتحدة لتمويل التنمية الدولية وبضمان قرض بقيمة 85 مليون دولار من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

70 - وبالإضافة إلى خفض ديون إكوادور بمقدار بليون دولار، ستؤدي مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة في جزر غالاباغوس إلى إتاحة مبلغ 323 مليون دولار لأغراض حفظ البيئة في محمية غالاباغوس البحرية، وسيُخصص هذا المبلغ من قبل صندوق حياة غالاباغوس المستقل من خلال مدفوعات سنوية على مدى 18 عاماً، اعتبارا من عام 2023. وستؤدي مبادلة الدين أيضًا إلى رسملة هبة لدعم حفظ المحمية البحرية بعد عام 2040.

71 - ومن المهم التمييز بين آليات مبادلة الدين المتعلقة بالديون السيادية الثنائية وتلك المتعلقة بالديون السيادية المدرجة في البورصة والمملوكة للقطاع الخاص. فالأولى بمثابة إلغاء فعلي للدين (التكلفة المالية المترتبة عليها في الميزانية العامة للدائن هي نفسها المترتبة على تقديم المنح (بنسبة 1:1)، في حين أن الثانية لا تنطوي بالضرورة على تكلفة مالية للقطاع العام، لأنها تتعلق بديون خاصة (وإن كانت هذه المبادلات، في الممارسة العملية، غالباً ما تتطلب تعزيزات ائتمانية من القطاع العام مقدَّمة من جهات دائنة متعددة الأطراف أو ثنائية).

الجدول 2

أمثلة أخرى لمبادلات الدين بتدابير حفظ الطبيعة

الآلية	*اسم المشروع*	*الشركاء*	*الموقع*	*الوصف*
مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة	سندات الطبيعة	منظمة حفظ الطبيعة، والدول الأعضاء، والمؤسسات المالية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات الخيرية	على الصعيد العالمي	(تابع من الجدول 1) بمساعدة السندات الزرقاء وغيرها من الآليات المالية المنسقة، قامت منظمة حفظ الطبيعة بتأمين عمليات مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة في سيشيل (حيث أعيدت هيكلة 22 مليون دولار، وأتيح صرف 5 ملايين دولار)، وفي بليز (حيث أعيدت هيكلة 553 مليون دولار، وأتيح صرف 180 مليون دولار)، وفي بربادوس (حيث أعيدت هيكلة 150 مليون دولار، وأتيح صرف أكثر من 50 مليون دولار)، وفي غابون (حيث أعيدت هيكلة 500 مليون دولار، وأتيح صرف 163 مليون دولار)، وفي جزر البهاما (حيث أعيدت هيكلة 300 مليون دولار، وأتيح صرف 124 مليون دولار). وعادةً ما توفر العائدات مخصصات سنوية توزع على مدى فترة محددة مع رسملة وقف لتوفير الدعم على المدى الطويل.
مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة	مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة في إندونيسيا	إندونيسيا والولايات المتحدة، ومنظمة ياياسان كونسيرفاسي آلم نوسانتارا (Yayasan Konservasi Alam Nusantara)، ومنظمة ياياسان كونسيرفاسي كاكراوالا بإندونيسيا (Yayasan Konservasi Cakrawala Indonesia)، ومؤسسة الحفظ الدولية، ومنظمة حفظ الطبيعة، والصندوق العالمي للشعاب المرجانية	إندونيسيا	ستؤدي هذه الصفقة، التي أُبرمت في آب/أغسطس 2024، إلى خفض مدفوعات ديون إندونيسيا للولايات المتحدة بمقدار 35 مليون دولار على مدى تسع سنوات مع الاتفاق على أن تخصص حكومة إندونيسيا تلك الأموال لحماية وإصلاح النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية في البلد، وخاصة في منطقة بيردز هيد البحرية، وجزر سوندا الصغرى، ومنطقة سوندا باندا البحرية. وهذه هي أول عملية مبادلة للدين بتدابير حفظ الطبيعة تخصص للشعاب المرجانية، وقد تم دعمها بمساعدة تقنية ممولة من برنامج الصندوق العالمي للشعاب المرجانية في إندونيسيا.

جيم - التمويل المختلط

72 - يمكن تعريف التمويل المختلط بأنه استخدام رأس المال التحفيزي من مصادر عامة أو خيرية لزيادة استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال التمويل المختلط، يمكن للحكومات أن تعمل مع الشركاء، بما في ذلك المؤسسات الخيرية والشركات والمستثمرون، للحد من المخاطر وإطلاق العنان للاستثمارات الخاصة لتنفيذ المشاريع ذات الأثر الإيجابي على المحيطات.

73 - والصندوق العالمي للشعاب المرجانية هو آلية من آليات التمويل المختلط التي تركز على النظم الإيكولوجية الساحلية. وقد بدأ تشغيل هذا الصندوق في عام 2020، وهو يجمع بين المنح والديون والأسهم المتأتية من مصادر رأس المال العامة والخاصة للاستثمار في حفظ الشعاب المرجانية القادرة على التكيف مع تغير المناخ. ويستخدم الصندوق هذه الطرائق بشكل استراتيجي وبطريقة منسقة لدعم الأعمال التجارية ذات الأثر الإيجابي على المحيطات أو الشعاب المرجانية، بما في ذلك من خلال وضع سلسلة من المشاريع الجديرة بالاستثمار، وتهيئة البيئات التمكينية وإحداث التحولات السياساتية اللازمة، وتحسين المعرفة والقدرات في مجال التمويل المتعلق بالمحيطات.

74 - وقد تمكّن الصندوق من تأمين مبلغ 240 مليون دولار من المنح والاستثمارات وقدم الدعم لجهود حفظ الشعاب المرجانية في أكثر من 20 بلدا في مختلف أنحاء العالم. ويسعى الصندوق إلى حشد ما يصل إلى 3 بلايين دولار من التمويل العام والخاص بحلول عام 2030، وذلك لدعم أكثر من 400 من الشركات والآليات المالية ذات الأثر الإيجابي على الشعاب المرجانية. وضمان الشفافية في إدارة الصندوق ومعايير اختيار المشاريع شرطٌ أساسي لنجاح آليات التمويل المختلط في المدى الطويل.

الجدول 3

أمثلة أخرى للتمويل المختلط

الآلية	*اسم المشروع*	*الشركاء*	*الموقع*	*الوصف*
التمويل المختلط	ائتلاف بالي العالمي للتمويل المختلط التابع لمجموعة العشرين	إندونيسيا (البلد المضيف)، والإمارات العربية المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسري لانكا، وفرنسا، وفيجي، وكندا، وكينيا، ولكسمبرغ، (الدول الأعضاء المؤسِّسة)، وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد توني بلير للتغيير العالمي	على الصعيد العالمي	تتمثل مهمة الائتلاف، الذي أنشئ خلال مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعقود في بالي في عام 2022 وانطلقت أعماله في عام 2024، في "توسيع نطاق العمل بأدوات التمويل المختلط وتعميمها في البلدان النامية من خلال تسريع الاستثمارات، وتحديث نظام تمويل التنمية عن طريق خفض تكاليف المعاملات، وإتاحة الفرص للتمويل الانتقالي، وبناء القدرات، وتعزيز الشبكات على مستوى جميع القطاعات ذات الصلة". وتتولى إندونيسيا قيادة هذه المبادرة التي ستركز على جميع أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية.
التمويل المختلط	نافذة مرفق البيئة العالمية للأدوات المالية غير المنح	شراكة مرفق البيئة العالمية	على الصعيد العالمي	قامت نافذة مرفق البيئة العالمية للأدوات المالية غير المنح بدمج موارد المرفق مع أموال الشركاء لتوفير الدعم للسندات الزرقاء وسندات الأنواع وغيرها من الآليات.

دال - برامج الكربون الأزرق

75 - تعتبر النظم الإيكولوجية للمحيطات أصولاً حيوية للتخفيف من آثار تغير المناخ. وتقوم بعض أنواع النظم الإيكولوجية البحرية، وخاصة الأراضي الرطبة الساحلية ومرج الأعشاب البحرية، باحتجاز الكربون بتركيزات تصل إلى 10 أضعاف الغابات الاستوائية المطيرة. ويمكن تحويل هذه الخدمة الإيكولوجية إلى موارد مالية في شكل أرصدة في أسواق الكربون الطوعية أو المنظمة لتوفير دعم مالي لجهود الحفظ والمجتمعات المجاورة. وفي السياق البحري، غالبًا ما يشار إلى هذه البرامج باسم برامج "الكربون الأزرق". وعند تنفيذ برامج الكربون الأزرق، يجب الحرص على عدم الإخلال بتوازن الأس الهيدروجيني الضروري للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري؛ وتحقيق الهدف المتوخى في الأجل المتوسط والمتمثل في الوصول إلى تحييد انبعاثات الكربون.

76 - فعلى سبيل المثال، يقوم برنامج دلتا للكربون الأزرق، بقيادة إدارة الغابات في السند، بإصلاح وحماية أشجار المانغروف في دلتا نهر السند في باكستان، وهو أكبر برنامج للكربون الأزرق في العالم حتى الآن. ومنذ تأسيسه في عام 2015، أعاد البرنامج زراعة 409 86 هكتارات من أشجار المانغروف وساهم في إيجاد 000 21 وظيفة، مع الأخذ بنهج الإدارة الشاملة للجميع وتحقيق الفوائد الاجتماعية الواسعة النطاق. وأصدر برنامج دلتا للكربون الأزرق أول أرصدته في عام 2020، ومنذ ذلك الحين تجاوز الطلب على أرصدة الكربون المعروض منها بنسبة تزيد عن 50 في المائة.

77 - ونجاح برنامج دلتا للكربون الأزرق يسلط الضوء على الإمكانات الكامنة لتوسيع نطاق برامج الكربون الأزرق، ويبين الطرائق التي يمكن بها لهذه البرامج أن تسهم في توفير التمويل لتحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الاجتماعية والبيئية. وفي حين بلغ متوسط الأرصدة الكربونية التي بيعت عن طريق البرنامج حوالي 13 دولارًا للطن حتى الآن، فقد بلغت أسعار بيع الأرصدة الفردية 50 دولارًا للطن، وهو ما يشير إلى الفوائد الإيجابية الكبيرة لهذه الأسواق على مستوى العالم.

الجدول 4

أمثلة أخرى لبرامج الكربون الأزرق

الآلية	*اسم المشروع*	*الشركاء*	*الموقع*	*الوصف*
الكربون الأزرق	ميكوكو باموجا (Mikoko Pamoja)	رابطة خدمات النظم الإيكولوجية الساحلية، ومعهد مراقبة الأرض (Earth Watch)، وجامعة إدنبرة نابيير، ودائرة الغابات في كينيا، ومنظمة خطة فيفو (Plan Vivo)، وجامعة بريفيسغول غانبور، ومعهد كينيا للبحوث البحرية والسمكية، والصندوق العالمي الدولي للطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	كينيا	أُطلقت أول مبادرة للكربون الأزرق في العالم في عام 2010. وشارك فيها ما مجموعه 081 1 من الأسر المعيشية، وتم تخزين 000 21 طن من ثاني أكسيد الكربون وحفظ 117 هكتارًا. وقد حقق البرنامج دخلاً للمجتمعات المحلية قدره 000 210 دولار. وأعقب مشروع ميكوكو باموجا (Mikoko Pamoja) مشاريع أخرى أكبر حجماً في مجال الكربون الأزرق في كينيا، بما في ذلك مشروع يركز على غابة فانغا الزرقاء.

الآلية	*اسم المشروع*	*الشركاء*	*الموقع*	*الوصف*
الكربون الأزرق	مبادرة حياة المنغروف (Vida Manglar)	مؤسسة الحفظ الدولية، والمؤسسة الإقليمية المستقلة لوادي سينو ووادي سان خورخي، والمؤسسة الإقليمية المستقلة لسوكري (Corporación Autónoma Regional de Sucre) ومعهد البحوث البحرية والساحلية ومؤسسة أوماتشا (Fundación Omach)	كولومبيا	أول مشروع للكربون الأزرق يتم التحقق منه وتسجيله وفقاً لمعيار فيرا للكربون (Verra Carbon Standard)، ويتوقع أن يؤدي إلى احتجاز مليون طن من ثاني أكسيد الكربون من خلال حماية 561 7 هكتار من أشجار المانغروف والمستنقعات. وفي الجولة الأولى من مبيعات البرنامج في عام 2021، بيعت جميع الأرصدة المتاحة بسعر 15 دولارًا للرصيد الواحد ليصل إجمالي العائدات إلى نحو 000 300 دولار.

هاء - التأمين القائم على مؤشرات

78 - ثمة عدة نظم إيكولوجية بحرية تؤدي دورا مهما في حماية السواحل من العواصف، بما في ذلك العديد من النظم التي تسهم في احتجاز الكربون. وتوفر أشجار المانغروف فوائد وقائية من الفيضانات بقيمة 855 بليون دولار على مستوى العالم ويمكنها أن تسهم في تخفيف أضرار تُقدَّر ببلايين الدولارات في حال وقوع حدث واحد فقط. وبدون الشعاب المرجانية، فإن الأضرار العالمية الناجمة عن الفيضانات الساحلية ستتضاعف.

79 - ويمكن استخدام بوليصات التأمين القائم على مؤشرات لإصلاح الشعاب المرجانية بعد العواصف المدمرة حتى تتمكن من مواصلة تقديم هذه الخدمة الإيكولوجية الهامة. ومن خلال برامج التأمين القائم على مؤشرات، يمكن لأصحاب المصلحة المهتمين بحماية السواحل المساهمة في صندوق تأمين يقدم مدفوعات لإصلاح الشعاب المرجانية المتضررة عند استيفاء مؤشرات معينة متعلقة بالمخاطر (مثل سرعة الرياح أو ارتفاع درجات الحرارة أو غيرها من الأحداث المناخية). كما يمكن لسياسات ومبادرات التأمين القائم على مؤشرات أن تساهم في تعزيز قدرة المجتمعات الساحلية التي تعتمد على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على الصمود، من خلال مساعدتها في مواجهة المخاطر أو التعافي منها بشكل إيجابي، وضمان قدر أكبر من الرعاية في هذا المجال والحد من الأضرار الإيكولوجية أو البيئية المحتملة.

80 - وفي كانون الثاني/يناير 2024، عملت شركة ويليس تاورز واتسون (جهة إصدار البوليصة) بالشراكة مع مؤسسة فاتوفارا في فيجي (صاحب البوليصة) على وضع بوليصة للتأمين القائم على مؤشرات في جزر لاو في فيجي تكفل توزيع ما يصل إلى 000 450 دولار لدعم ترميم الشعاب المرجانية ومساعدة المجتمع المحلي عند حدوث الأعاصير المدارية. وهذه المبادرة التي يدعمها مرفق البيئة العالمية في جزر لاو هي أول برنامج من نوعه للتأمين القائم على مؤشرات يتم تنفيذه في المحيط الهادئ، وأول برنامج من نوعه يقدم الدعم لكل من ترميم الشعاب المرجانية والمجتمعات المحلية.

الجدول 5

أمثلة أخرى للتأمين القائم على مؤشرات

الآلية	*اسم المشروع*	*الشركاء*	*الموقع*	*الوصف*
التأمين القائم على مؤشرات	برنامج حماية الشعاب المرجانية في كوينتانا رو	منظمة حفظ الطبيعة وشركة Swiss Re السويسرية للتأمين والصندوق الاستئماني لإدارة المناطق الساحلية	المكسيك	تم إصدار هذه البوليصة في عام 2018، وهي أول بوليصة للتأمين القائم على مؤشرات تُخصص للحفاظ على البيئة البحرية. وقد عمل أصحاب الفنادق في ولاية كوينتانا رو بالمكسيك معا لوضع مبادرة يسرتها منظمة حفظ الطبيعة للمساهمة في صندوق تأمين صادر عن شركة التأمين SwissRe. وصدرت الدفعة الأولى، بمبلغ 000 800 دولار لإصلاح الشعاب المرجانية على إثر إعصار دلتا في عام 2020.
التأمين القائم على مؤشرات	منظمة إنقاذ الأمواج (Save the Waves)	حكومة كندا، والتحالف المعني بإجراءات التصدي لأخطار المحيطات وبناء القدرة على التكيف، وشركة التأمين السويسرية (Swiss Re) ومنظمة إنقاذ الأمواج، وصندوق الكوكب الأزرق في المملكة المتحدة	السلفادور	تعمل منظمة إنقاذ الأمواج، بدعم من الشركاء، بما في ذلك كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والتحالف المعني بإجراءات التصدي لأخطار المحيطات وبناء القدرة على التكيف، على وضع برنامج للتأمين القائم على مؤشرات دعما للمجتمعات الساحلية في حال تكبدها خسائر في الإيرادات بسبب الأعاصير المدارية.
التأمين القائم على مؤشرات	مرفق استدامة المحيطات وتربية الأحياء المائية في منطقة البحر الكاريبي	البنك الدولي ومرفق التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي	غرينادا وسانت لوسيا	يدعم مرفق استدامة المحيطات وتربية الأحياء المائية في منطقة البحر الكاريبي صغار الصيادين في منطقة البحر الكاريبي من خلال دفع تعويضات سريعة في حالة فقدان المعدات بسبب الأعاصير. وتدعم هذه المدفوعات سبل عيش الصيادين والأمن الغذائي للمجتمعات الساحلية في أعقاب الكوارث، مع ضمان استدامة نشاط الصيد في أعقاب العواصف.
التأمين القائم على مؤشرات	الحد من هشاشة المجتمعات الساحلية من خلال التأمين على الشعاب المرجانية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتحالف المعني بإجراءات التصدي لأخطار المحيطات وبناء القدرة على التكيف، وشركة التأمين Swiss Re، ووزارة الشؤون البحرية الإندونيسية.	إندونيسيا	يهدف برنامج التأمين على الشعاب المرجانية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحد من تأثر المجتمعات الساحلية ذات الدخل المنخفض في إندونيسيا بالكوارث المناخية. وفي الوقت نفسه، يسعى البرنامج إلى إنشاء آلية لإصلاح هياكل الشعاب المرجانية في حالات ما بعد الكوارث.

واو - المساعدة التقنية

81 - وغالباً ما يؤثر نقص القدرات، بما في ذلك ضمن أطر حوكمة المحيطات، في الفرص المتاحة للاستثمار أو لنمو السوق بالنسبة للمشاريع التي تدعم صحة المحيطات. ويمكن تحسين الآفاق ومستوى جاهزية الاستثمار من خلال توفير المساعدة الفنية التي تزود صانعي السياسات والمديرين وأصحاب الأعمال بالمعرفة والموارد التي يحتاجونها لتهيئة بيئات تمكينية وتحويل المبادرات إلى مشاريع صغيرة

ومتوسطة الحجم جاهزة للاستثمار. وتمثل المساعدة التقنية عنصرا من العناصر الرئيسية في عملية وضع سلسلة من المشاريع القابلة للاستثمار والوصول إلى رأس المال، كما تعالج العديد من التحديات المبينة في الفرع الثالث المتعلق بأطر حوكمة المحيطات والبيانات والقدرات وتبادل المعرفة.

82 - أُعلن عن بدء تشغيل صندوق الشعاب المرجانية في أمريكا الوسطى في عام 2022، بدعم من الصندوق العالمي للشعاب المرجانية وبالشراكة مع صناديق بيئية أخرى في غرب البحر الكاريبي، عن إنشاء آلية البحار+الاستثمار (Mar+Invest) وهي عبارة عن آلية لتطوير الأعمال والتمويل مكرسة لتطوير حلول مجدية تجاريًا لدعم الشعاب المرجانية في أمريكا الوسطى، وهي ثاني أكبر الشعاب المرجانية في العالم. وتوفر آلية البحار+الاستثمار المساعدة الفنية من خلال عدة طرق، بما في ذلك تقديم الدعم في المعاملات، وهو ما ساعد في حشد الاستثمارات في العديد من الشركات.

83 - والنمو السريع الذي شهدته هذه الآلية إنما يسلط الضوء على مستوى الطلب على آليات المساعدة الفنية لتحفيز الاستثمار الخاص. كما يشهد سجلها الحافل على جدوى وتأثير هذه النُهج التي يمكن، في حال تعميمها، أن يكون لها تأثير نُظمي على التحديات الماثلة في مجال التمويل المتعلق بالمحيطات من حيث القدرات والظروف التمكينية وتطوير المشاريع القابلة للاستثمار.

الجدول 6

أمثلة أخرى للمساعدة التقنية

الآلية	*اسم المشروع*	*الشركاء*	*الموقع*	*الوصف*
المساعدة التقنية	برامج المساعدة لتلبية احتياجات الدول النامية من القدرات الاستراتيجية في مجال حوكمة المحيطات وقانون البحار	النرويج (الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي) وشعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار	على الصعيد العالمي	توفر هذه الآلية الدعم للبلدان النامية في تعزيز قدراتها الاستراتيجية في مجال حوكمة المحيطات من أجل تنمية اقتصادات محيطية مستدامة. وتشمل المساعدة المقدمة إجراء دراسات وطنية لحوكمة المحيطات، ووضع أطر وطنية لحوكمة المحيطات، وتنمية القدرات البشرية ذات الصلة.
المساعدة التقنية	خطة العمل من أجل صحة المحيطات والاقتصادات الزرقاء المستدامة	مصرف التنمية الآسيوي والصندوق العالمي الدولي للطبيعة	آسيا	تعتمد خطة العمل من أجل صحة المحيطات والاقتصادات الزرقاء المستدامة على حافظة مصرف التنمية الآسيوي من الاستثمارات والمساعدة التقنية التي بلغت قيمتها الإجمالية بين عامي 2016 و 2018 ما مجموعه 1,9 بليون دولار، تم تخصيص معظمها لجهود الحد من المصادر البرية للتلوث البحري. وتتضمن الخطة التزاما بزيادة التمويل والمساعدة الفنية لمشاريع صحة المحيطات والاقتصاد البحري إلى 5 بلايين دولار في الفترة من 2019 إلى 2024.
المساعدة التقنية	الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية للمحيطات	شعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،	باربادوس وبليز وكوستاريكا	تساعد هذه المبادرة البلدان النامية على تحقيق منافع اقتصادية من خلال النهوض بالتجارة في القطاعات الاقتصادية المستدامة القائمة على المحيطات ضمن أطر معززة لحوكمة المحيطات. وقد استُخدمت في دعم تحليل السوق وسلسلة القيمة، ووضع

الآلية	*اسم المشروع*	*الشركاء*	*الموقع*	*الوصف*
		وحساب الأمم المتحدة للتنمية		سياسات لاستخدام الموارد على نحو مستدام، وإنشاء علامات وطنية للمأكولات البحرية وتربية الأحياء المائية المستدامة والمسؤولة من أجل إدماج عوائد المشاريع الزرقاء في سلاسل القيمة.
المساعدة التقنية	برنامج الغابات وتغير المناخ والتنوع البيولوجي	الوكالة الفرنسية للتنمية، ووكالة فرنسا للتعاون التقني الدولي (Expertise France)، والاتحاد الأوروبي	بابوا غينيا الجديدة	يهدف برنامج الغابات وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، في شقه المتعلق بتقديم المساعدة التقنية، إلى جمع الأموال وتعزيز التعاون الإقليمي لدعم بابوا غينيا الجديدة في تحولها في مجال الطاقة وحماية تنوعها البيولوجي. وتساعد المساعدة التقنية، التي تقدمها وكالة فرنسا للتعاون التقني الدولي، في تحديد فرص التمويل المشترك التي قد تتاح مستقبلا في شكل منح وقروض ميسرة.
المساعدة التقنية	برنامج الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك على الصعيد العالمي وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية (المحيطات المشتركة) – مشاركة القطاع الخاص المبتكرة في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية	منظمة الأغذية والزراعة والصندوق العالمي الدولي للطبيعة	على الصعيد العالمي ومنطقة المحيط الهادئ	يهدف البرنامج إلى تمكين قطاع مصايد الأسماك من المشاركة والاستثمار في العمل الجماعي لمعالجة مسائل الاستدامة في مناطق مختلفة من العالم ومسائل الاستدامة في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية؛ وتسليط الضوء على المبادرات القائمة والترويج للأفكار الجديدة واختبار النماذج و/أو النهج و/أو الحوافز، بما في ذلك التمويل المبتكر وتدابير التخفيف من المخاطر لتحسين مشاركة القطاع الخاص من خلال الاستثمار للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
المساعدة التقنية وبناء القدرات	الشبكة العالمية لبناء القدرات لزيادة وصول مصايد الأسماك الصغيرة النطاق إلى الخدمات المالية	الرابطة الأفريقية للائتمان الريفي والزراعي، ورابطة آسيا والمحيط الهادئ للائتمان الريفي والزراعي، ومنظمة الأغذية والزراعة	على الصعيد العالمي	شبكة عالمية تركز على زيادة قدرة صانعي السياسات ومقدمي الخدمات المالية ومنظمات الصيادين و/أو المزارعين على تصميم وتنفيذ حلول مالية لصغار المنتجين.

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات

84 – يتيح النمو الاقتصادي السريع الذي يشهده اقتصاد المحيطات الكثير من الفرص، بما في ذلك أوجه التقدم في مجالات التنمية والتوظيف والأمن الغذائي، لكن النمو غير المستدام سيفرض المزيد من الضغوط على المحيطات، وهو ما قد يؤدي إلى اقتراب نظم محيطية بأكملها من نقاط تحول لا رجعة فيها. ومواصلة "العمل كالمعتاد" خيار ينطوي على مخاطر جسيمة تتهدد صحة المحيطات ونماذج الأعمال الحالية والفئات التي تعتمد على المحيطات في ضمان سبل عيشها وأمنها الغذائي.

85 - ولقد تباطأت وتيرة التقدم نحو تحقيق استدامة اقتصاد المحيطات بسبب فجوة مثيرة للقلق في مجال التمويل. ووفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، هناك حاجة إلى مبلغ 175 بليون دولار سنويًا لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛ وبين عامي 2015 و 2019، استُثمر أقل من 10 بلايين دولار في المجموع. ونتيجة لذلك، يلزم الأخذ بحلول وأساليب التمويل المبتكرة، من قبيل تلك المذكورة أعلاه، وتوسيع نطاق استخدامها بشكل كبير.

86 - وتقدم هذه الورقة التوصيات العملية التالية لتسريع الانتقال إلى اقتصاد مستدام للمحيطات.

87 - **التدفقات المالية الدولية** - تشجيع جميع البلدان التي لديها القدرة على مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة التمويل لتحقيق استدامة اقتصاد المحيطات، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعبئة موارد إضافية جديدة، ولا سيما موارد القطاع الخاص لصالح البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، والمنظمات الإقليمية، بما يتماشى مع الغاية 19 (أ) من إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

88 - **تعبئة الموارد المحلية** - استخدام التمويل الدولي كمحفز لتعبئة المزيد من الموارد المحلية العامة والخاصة من خلال دعم السياسات المالية المناسبة، وأساليب محاسبة رأس المال الطبيعي، ونظام المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، والاستثمارات في الحلول القائمة على الطبيعة، وأسواق الكربون الأزرق عالية المصداقية، وتحسين الأطر الضريبية التي توسع القواعد الضريبية وتحد من التهرب الضريبي.

89 - **الإعانات الضارة** - إلغاء الحوافز أو التخلص التدريجي منها أو إصلاحها، بما في ذلك الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي، وتحويل هذا التمويل إلى أنشطة من قبيل استثمارات التمويل المبتكرة التي تعزز الاستخدام المستدام للمحيطات.

90 - **الأطر السياساتية** - تمويل التنفيذ الفعال لأطر السياسات الوطنية والدولية، بما في ذلك إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وإطار قانون البحار، لدفع عجلة العمل التحويلي للمحيطات والتغيير النُظمي في حوكمة المحيطات.

91 - **الشراكات من أجل استدامة اقتصاد المحيطات** - العمل مع جميع القطاعات وشرائح المجتمع بأسره، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، لجعل التحول الأزرق حقيقة واقعة.

92 - **المبادئ والتصنيفات المشتركة** - تطبيق المبادئ التوجيهية والمبادئ العامة المشتركة لتحديد وتتبع الاستثمارات المستدامة في اقتصاد المحيطات.

93 - **البيانات والمعارف والقدرات** - تعزيز المعارف والبيانات والقدرات في مجال حوكمة المحيطات وصحتها وتمويلها، لا سيما في البلدان النامية، لتحسين عملية صنع القرار.

94 - **البيئات التمكينية** - تهيئة بيئات قانونية وتنظيمية فعالة ومستقرة تساهم في دعم وترشيد التمويل العام والدولي والمحلي وتمكن الاستثمار الخاص من دعم الأنشطة المستدامة المتعلقة بالمحيطات.

95 - **سلسلة من المشاريع القابلة للاستثمار** - بناء سلسلة من المشاريع المستدامة والقابلة للاستثمار المتعلقة بالمحيطات باستخدام آليات تمزج بين التمويل بالمنح والتمويل بشروط ميسّرة إلى جانب أدوات مالية

أخرى مثل الضمانات والتأمين وآليات تعويض الخسارة الأولى لتقليل المخاطر وزيادة العوائد، وضمان التنسيق والتوافق الاستراتيجي بين الجهات الفاعلة العالمية والبلدان.

96 - **مرفق التمويل المتعلق بالمحيطات** - تصميم وتطوير وإنشاء مرفق عالمي مخصص للتمويل المتعلق بالمحيطات من أجل تعبئة موارد إضافية كبيرة من مصادر خاصة، بما في ذلك الرسوم التضامنية ورسوم المستخدمين وآليات الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، واستثمار تلك الموارد من خلال نُهج التمويل المختلط في أنشطة محيطية مستدامة أثبتت جدواها ومن شأنها أن تسهم في تقليص الفجوة في التمويل المتعلق بالمحيطات وتساعد في دفع عجلة التحول الأزرق.

97 - وتشير الدروس المستفادة من قطاع الصحة العالمية، بما في ذلك تحالف غافي، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، إلى أن الشركاء العالميين في مجال المحيطات، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية والصناديق والمبادرات الأخرى، يمكنهم العمل بالتعاون مع مرفق عالمي للتمويل المتعلق بالمحيطات من أجل المذي قدما في تنفيذ هذه التوصيات.

98 - وتشمل المبادئ التي سيُسترشد بها في إنشاء هذا المرفق العالمي للتمويل المتعلق بالمحيطات، والمشار إليه باسم مرفق تمويل المحيط الواحد، ما يلي:

(أ) نماذج العائدات القابلة للتعميم على أساس المساهمات المقدمة من القطاعات المستخدمة للمحيطات وأساليب التمويل المحلي، وهو ما من شأنه أن يقلل من الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ب) حلول التمويل "المربحة للجميع" والتي تعود بالنفع على الناس والدوائر الصناعية والنظم الإيكولوجية للمحيطات؛

(ج) التمويل الفعال والشامل وتقليل المخاطر في المشروعات القائمة والجديدة باستخدام نهج التمويل المختلط (المنح والمساعدة التقنية والضمانات والسندات والديون والأسهم والتأمين القائم على مؤشرات وغيرها)؛

(د) مشاركة البلدان النامية بشكل كامل في مراحل التصميم وصنع القرار؛

(هـ) الحوكمة المستقلة وتوفير التمويل في الوقت المناسب وإتاحته للجميع؛

(و) إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص بقيادة "تحالف الشركاء الراغبين"؛

(ز) أدوات تمويل مرنة لمعالجة مشكلة "الوسط المفقود" (أي استثمارات تتراوح قيمتها بين مليون دولار و 10 ملايين دولار في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية لمساعدة تلك الشركات على جذب الاستثمارات الخاصة).

99 - وقد بدأ تحالف من الشركاء من القطاعين العام والخاص، بقيادة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، مشاورات بشأن تصميم مثل هذه الآلية، التي من شأنها أن تكمل مبادرات التمويل المتعلق بالمحيطات الأخرى وتتعاون معها وتدعمها كجزء من منظومة أوسع للتمويل المتعلق بالمحيطات. وسيتيح مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة فرصة مناسبة لعرض عملية تهدف إلى إنشاء هذا المرفق العالمي للتمويل المتعلق بالمحيطات وبدء تشغيله بحلول موعد انعقاد

المؤتمر التالي. وبذلك سيتمكن المرفق من دعم الزخم النهائي اللازم لتحقيق الأهداف والغايات العالمية والوطنية بحلول عام 2030، مع القدرة على المساهمة في مرحلة ما بعد خطة عام 2030.

سادسا - أسئلة توجيهية

100 - يمكن الاستعانة بالأسئلة التوجيهية التالية لإثراء المناقشة في حلقة العمل من أجل المحيطات 3: تعبئة التمويل للإجراءات المتعلقة بالمحيطات دعما للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة:

(أ) ما هي الاستراتيجيات "المربحة للجميع" التي يمكن أن نعتمدها لضمان اقتصاد محيطي قوي ومزدهر يعود بالفائدة على الناس ومؤسسات الأعمال التي تعتمد على المحيطات وصحة المحيطات؟

(ب) ما هو السبب الكامن وراء تخصيص أقل نسبة من التمويل للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة؟ وما هي الإجراءات الذي يمكن اتخاذها لسد هذه الفجوة التمويلية أو تقليصها بشكل كبير؟

(ج) كيف يمكن استخدام التمويل العام لإطلاق العنان للاستثمارات الخاصة وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الخاصة في المشاريع ذات الأثر الإيجابي على المحيطات؟

(د) هل يمكن إنشاء منصة عالمية جديدة للتمويل المتعلق بالمحيطات تكون بمثابة منبر مركزي لتحقيق الاتساق في التمويل المتعلق بالمحيطات وحشد مصادر جديدة لرأس المال، بما في ذلك الرسوم التضامنية ورسوم المستخدمين وآليات الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، مع توفير المنح والتمويل المرن الذي يسهُل الوصول إليه وتقليل المخاطر المرتبطة بالمشاريع الجارية والجديدة؟

(هـ) هل يمكن توسيع نطاق العمل بآلية مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة لمساعدة الحكومات على تحرير التزامات الديون ودعم الاستثمارات المستدامة في المحيطات؟ ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من العمليات الحالية لمبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة؟

(و) وفي ظل المشهد السياسي والمالي الراهن، كيف يمكن للبلدان أن تتخلى عن تطبيق الإعانات الضارة وتوفر الحوافز للأنشطة، بما في ذلك نهج التمويل المبتكرة، التي من شأنها تعزيز الاستخدام المستدام للمحيطات؟

(ز) ما هي الأدوات المتاحة (على سبيل المثال، الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وخطط تمويل الإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والخطط المستدامة للمحيطات، وما إلى ذلك) لمساعدة البلدان على تهيئة بيئات تمكينية فعالة لتسريع "التحول الأزرق"؟ وهل هناك أمثلة على التغييرات السياساتية التي تحدث فرقاً على المستوى الوطني أو المحلي؟

(ح) كيف يمكن لمجتمع التمويل المتعلق بالمحيطات تطوير سلسلة من المشاريع القابلة للاستثمار والمستدامة والشاملة ذات الصلة بالمحيطات؟ وما هي الأساليب (على سبيل المثال، التمويل المختلط، والتمويل بشروط ميسرة، والمساعدة التقنية، والخدمات الاستشارية، والحاضنات، والمسرعات، وما إلى ذلك) التي اعتُمدت بنجاح في تطوير هذه المشاريع؟

(ط) ما هي أفضل الممارسات الناجحة لتحرير الإمكانات اللازمة لاقتصاد محيطي مستدام وشامل؟

(ي) كيف يمكن للمجتمع الدولي ضمان وصول البلدان النامية، على وجه الخصوص، إلى العلوم والبيانات والتكنولوجيا التي تحتاجها للمساعدة في دفع عجلة الانتقال إلى اقتصاد محيطي مستدام؟